النمو الاقتصادى وتمويل التعليم فى بعض دول أمريكا اللاتينية وكيفية الاستفادة منهما فى مصر

إعداد

د/ نجلاء سري محمد سعيد جابر

دكتوراه فلسفة التربية – قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية

المجلد (٦٦) العدد (الثاني) الجزء (الأول) أبريل/ ٢٠١٧م

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحديد الدور البارز الذى يلعبه النمو الاقتصادي في تمويل التعليم، لاسيما لدى بعض دول أمريكا اللاتينية من خلال عرض لأهم التطورات الاقتصادية بدول أمريكا اللاتينية والتعرف على الأزمات الاقتصادية التى عانتها، وكيف استطاعت القضاء عليها والخروج من محنتها فى ظل سياستها الاقتصادية الجديدة التى ساهمت إلى حد بعيد فى تطوير العملية التعليمية.

كما يتطرق البحث إلى عرض لبعض نظم تمويل التعليم ومصادره فى دول أمريكا اللاتينية ،علاوة على توضيح لبعض جوانب أزمة تمويل التعليم فى مصر ،وقد أسفرت نتائج هذا البحث عن وجود علاقة وطيدة تربط بين النمو الاقتصادي ونهضة التعليم، ولا يعد هذا غريباً فى واقع الأمر، لاسيما أمام تجارب النمو الاقتصادى وتطور التعليم فى دول أمريكا اللاتينية التى باتت واضحة للعيان، فقد أدى ارتفاع المستوى الاقتصادى بتلك الدول إلى تطور واضح فى نظمها التعليمية وإن كان هذا التطور يتم تدريجياً، إلا أنه أصبح ظاهرة لا يخفى معناها، مما يدعوا مصر إلى ضرورة الإسراع لتخطى أزمتها الاقتصادية والتعليمية التى تعيشها أسوة بهذه الدول النامية التى كانت تعانى نفس ظروفها فى القرن الماضى. لذا يوصى البحث بضرورة رفع قيمة التعليم على إعتبار كونه مجالاً خصباً للاستثمار؛ تتضح قدرته بشكل ملموس فى تحقيق النمو الاقتصادى الذى تهدف إليه كل دول العالم.

Abstract:

The importance of this research is to determine the role of economic growth in financing education, especially for the Latin American countries. Therefore, the aim of the research is to present some of the economic developments that took place in the Latin American countries and to identify the economic crises that affected them. And out of its ordeal under the new economic policy, which contributed greatly to the development of the educational process.

The study also discusses some of the educational financing systems and sources in Latin American countries, as well as clarification of some aspects of the funding crisis of education in Egypt. The results of this research revealed a strong relationship between economic growth and the renaissance of education. This is not strange in reality This is especially true in light of the experiences of economic growth and the development of education in Latin American countries, which have become apparent. The high level of economic development in these countries has led to a clear development in their educational systems. Although this development is gradual, Egypt ..to the need to accelerate to overcome its economic crisis And education, which experienced similar to those developing countries that were experiencing the same circumstances in the past century. So search the need to raise the value of education on the grounds of being a fertile ground for investment ..aosy, clear ability significantly in achieving economic growth, which aims to all countries of the world.

مقدمة

أكدت العديد من الدراسات بما لا يدع مجالاً للشك أن ثمة علاقة وطيدة تربط بين النمو الاقتصادى والتعليم ، فالتنمية الاقتصادية ما هى إلا عملية تغيير مستمرة تتم عن طريق الأنشطة الانتاجية المختلفة بما لديها من قدرة على زيادة الخدمات والسعي نحو الربط بينهم، الأمر الذى يعزى إلى ضرورة الاهتمام بزيادة إجمالى الناتج المحلى والذى يعد من أهم أسباب رفع فرص العمل والاستثمارات من خلال نماذج واستراتيجيات تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية التى اتضحت معالمها بعد الحرب العالمية الثانية لدى بعض الدول النامية، بيد أنهم لم يتمكنوا من تحقيق التنمية المأمولة، فقد ارتدت نتائجها صوب اتجاهات متباينة، الأمر الذى لم يجعلها قادرة على تحقيق التطور الاقتصادى المنشود؛ إذ أنها لم تعط الأهمية الكافية عند وضعها لهذه النماذج والاستراتيجيات الاقتصادية(باسمة الشيبى ، أسيل عبد الحميد ، د.ت ،ص ص٣-٤)، مما اضطرها إلى إعادة تطوير خططها بما يتسنى لها تحقيق النهضة الاقتصادية المنشودة والتى تمكنها من التعايش فى خضم الأجواء الاقتصادية العالمية،خاصة أمام النظريات الحديثة التى تدعم العنصر البشرى والذى أصبح أداة من أدوات التنمية الاقتصادية نظراً لمساهمته فى دفع عجلة الاستثمار والتى لن تحقق مآربها إلا عن طريق الدور الفعال الذى يلعبه التعليم فى قدرته على الارتقاء بالإنسان فقد أظهرت العديد من الأبحاث الاقتصادية والتربوية؛إرتفاع نسبة العائد المالى من التعليم بالمقارنة بالعديد من الميادين الأخرى، فالواقع الذى لا مراء فيه أن الاهتمام بتعليم الانسان؛ يكسبه قيمة رأسمالية عالية،كما أنه يعد عنصراً رئيسياً فى عملية التنمية الاقتصادية لكونه يسهم فى تشجيع العديد من المكاسب والفوائد والأرباح التى تعود بالنفع على المجتمع ،كذلك يمكن أن يساعد على رفع مهارات وكفاءات الأفراد من خلال التدريب والإعداد المستمر للأيدي العاملة التى يحتاج إليها سوق العمل، فوفرة الأيدى العاملة يؤدى إلى رفع الانتاج الذى ينعكس على الزيادة الاقتصادية .

كما يمكن النظر إلى استثمار التعليم على أنه مصدر للحصول على الوظائف والمهن التى تحمى الأفراد من البطالة، فضلاً عن أن أى خلل يصيب النظام التعليمى

يتبعه بالضرورة اضطرابات فى نظام الانتاج، مما يؤدى إلى ضعف المستوى الاقتصادى (غربى صباح، ٢٠٠٨،ص ص٢٥-٢٦).

إذن فالعلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والتعليم تساعد على تطوير المجتمع فارتفاع المستوى الاقتصادي يسهم فى رفع ميزانية التعليم، التى تحسن مستوى جودته وترفع أدائه فى كافة مراحله . فالتعليم بما يلعبه من دور إيجابي يعمل على تلبية احتياجات المجتمع، ومن ثم، بات جزءاً لا يتجزأ من التخطيط للتنمية الاقتصادية ورفع العائد الاقتصادي الذى يوفر الموارد المالية التي تدخرها الدولة للإنفاق عليه .وهكذا، تصبح درجة النمو الاقتصادي مشروطة بنهضة التعليم (مجدى المهدى،٢٠١٣،ص ص ١١٢-١١٣)، ولعل أجل الأمثلة التى أوضحت الترابط بين النمو الاقتصادي والتعليم ما حققته دول (شرق اسيا، والنمور الأسيوية ،وكوريا الشمالية)،فقد زاد معدل إنفاقهم على التعليم نتيجة للزيادة المستمرة فى الدخل القومى والذى ترتب عليه ارتفاع مستوى دخل الفرد ،كما كان للتطور التكنولوجي والتقنى الكبير الذى استخدمته هذه الدول فى العملية التعليمية، أثره الواضح فى تلبية إحتياجاتهم الاقتصادية وتحقيق تطلعات مجتمعاتهم فى مختلف القطاعات والتخصصات (صندوق النقد الدولى ،٢٠١٥،ص ص ٦-٧).

وفى ظل هذا المناخ الاقتصادى المتطور الذى يخيم على عالم اليوم ،أدركت دول أمريكا اللاتينية حاجاتها الماسة للنهوض بمستوى اقتصادها، مما دعاها لأن تحذو حذو الدول المتقدمة فتغير من مسارها لتتجه نحو التطوير الاقتصادى الذى أصبح على قائمة أولوياتها، وبعد أن كانت تعانى ركوداً إقتصادياً استمر خلال فترتى السبعينات والثمانينات ،نتيجة لارتفاع الديون الخارجية والتى وقفت شوكة فى حلقها، مما حال دون تقدمها فى هذه الفترة .ولما كان استثمار التعليم هو العامل الرئيسى للنهوض باقتصاد الدول المتقدمة، انطلقت دول أمريكا اللاتينية لتوليه أهمية كبيرة من خلال عملية إصلاح شاملة ضمت عدة خطط ومشروعات ساعدت على النهوض به وتحسين مستوى جودته، وقد ظهرت نتائجها بصورة واضحة منذ عام ٢٠٠٠، حيث اندفعت عجلة الانتاج لترفع عملية استثمار التعليم وتعنى به، فانعكس ذلك على خفض معدلات الفقر وانعدام المساواة بين الجنسين ،وعليه باتت تلك النهضة الاقتصادية التى حظت بها دول أمريكا اللاتينية حتى وقتنا الراهن؛ الدعامة الرئيسية التى ترتكز عليها هذه الدول لرفع مستوى

نظمها التعليمية لتستطيع الدخول إلى حلبة المنافسة، لا سيما أمام تلك التغيرات الاقتصادية السريعة التى يمتاز بها عالم اليوم ،والتى تتزايد سرعتها يوماُ بعد يوم حتى باتت تؤرق كل دول العالم.

(comisión económic para amrÍca latina y el carÍbe ,2015,pp.٧)

أهداف البحث

يهدف البحث إلى توضيح أهمية العلاقة بين النمو الاقتصادى والتعليم ،مع استعراض لبعض التطورات الاقتصادية التى شهدتها أمريكا اللاتينية وتأثيرها على تمويل التعليم ،كما تطرق إلى تقديم نبذة مختصرة حول أزمة تمويل التعليم فى مصر ،وعرض لبعض الحلول والبدائل للخروج من هذه الأزمة.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية المجال الذى يبحث فيه ألا وهو التنمية الاقتصادية، والدور الذى يمكن أن يلعبه فى دعم تمويل التعليم عن طريق زيادة ميزانيته، والتى ينجم عنها الارتقاء به فى كافة مراحله ومستوياته.

أسئلة البحث

١. ما واقع النموالاقتصادى لدى دول أمريكا اللاتينية ؟
٢. كيف أثر الاقتصاد على تمويل التعليم فى دول أمريكا اللاتينية؟
٣. كيف استطاعت دول أمريكا اللاتينية الخروج من براثن أزمتها الاقتصادية التى مرت بها فى عقدى السبعينات والثمانينات؟
٤. كيف يتسنى للدول النامية كمصر؛ الاستفادة من التنمية الاقتصادية التى حققتها دول أمريكا اللاتينية؟
٥. ما هى المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها تمويل التعليم فى مصر؟

مشكلة البحث

لما كان البحث الحالى يتناول التطور الاقتصادى الذى تشهده بعض دول أمريكا اللاتينية ودوره فى التأثير على تمويل التعليم فى تلك الدول، فكان من الضرورى استعراض الأزمات الاقتصادية التى عانت منها تلك الدول والتى كانت عائقاً يحول دون تطور اقتصادها، والتعرف على كيفية خروجها من هذه الأزمات حتى تنهض باقتصادها

ونظمها التعليمية بصورتها الحالية، بما يكسبها خبرة تجعلها جديرة بالدراسة لمحاولة الإستفادة منها فى مصر.

منهج البحث

سوف تستخدم الدراسة الحالية المنهج المقارن بعد قراءة ما تم جمعه من بيانات ومعلومات وإحصائيات تتعلق بموضوع البحث، بغية تفسير أوجه الشبه والإختلاف بين خبرات الدول موضوع الدراسة فى ضوء القوى والعوامل الاقتصادية المؤثرة على تمويل التعليم.

مصطلحات البحث

١-العامل الاقتصادى:

وفيما يلى عرض لأهم المصطلحات الواردة فى هذا البحث وذلك على النحو التالى:

يمثل العامل الاقتصادى دراسة للسلوك البشرى بما ينتجون ويستهلكون، وعليه أصبح من الضروري دراسة العلاقة بينهما بدرجات متفاوتة، حتى باتت تنمية رأس المال البشرى جزءاً من عملية التنمية الاقتصادية التى يتم من أجلها رسم الخطط ووضع السياسات والجهود الفكرية والتنظيمية حتى يتسنى تحقيق التطور المأمول (عبدالجوادبكر،٢٠٠٦،ص٩٢).

٢-تمويل التعليم :

ويقصد به مجموع الموارد المالية التى تخصص للتعليم إما عن طريق الموازنة العامة للدولة، أو عن طريق بعض المصادر الأخرى (كالهبات، والتبرعات، ورسوم الطلاب، والمعونات المحلية والخارجية)، والسعى نحو إدارتها بفاعلية (صابرعبد ربه،٢٠١٣،ص٣١).

الدراسات السابقة:

أولاً:الدراسات العربية:

أدركت العديد من الدول العربية أهمية الدور الذى يلعبه تمويل التعليم فى تحسين جودته والارتقاء بمستواه فى كافة مراحله، لذا أولته أهمية كبيرة، اتضحت من خلال الدراسات والأبحاث التى تناولت هذا الموضوع .

١-وكان من بين هذه الدراسات دراسة (نبيل تاج الدين ،٢٠٠٠) : والتى هدفت إلى التعرف على واقع العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى ،لتوضيح الدور الذى تلعبه القوى الثقافية فى الربط بين التعليم والنمو الاقتصادى، بالاضافة إلى إلقاء الضوء على واقع العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى فى كل من "مصر وماليزيا" ،مع استخلاص مجموعة من الأسس والمبادئ والآليات التى توجه إلى هذه العلاقة، وقد استخدم الباحث المنهج المقارن من خلال دراسة وصفية تحليلية وصف من خلالها واقع العلاقة ،إلى جانب تشخيص لهذا الواقع وتحليله فى ضوء القوى والعوامل الثقافية فى "مصر وماليزيا" ،كما استخدم المنهج المقارن لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بينهما، مع تفسير لهذه القوى والعوامل الثقافية، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة وطيدة بين النمو الاقتصادى والتعليم، بيد أن هذه العلاقة كانت مشوهة فى مصرمما كان لها اثاراً سلبية على نظام التعليم فى مصر ،على عكس العلاقة فى ماليزيا التى شهدت نهضة اقتصادية غير مسبوقة مما ساهم فى رفع مستوى نظامها التعليمى.

٢-أما دراسة (ابتسام رمضان،٢٠٠٢) : فهدفت إلى الوقوف على مشكلات التعليم الأساسى والدور الفعال الذى يلعبه تمويل التعليم، مع وضع تقريرحول ميزانية التعليم ومدى كفايتها؛ بغية الوصول إلى بعض الحلول لمشكلات التمويل فى ضوء خبرات بعض الدول الأخرى فى ظل العوامل والقوى الثقافية، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الفلسفى فى عملية تمويل التعليم، والدراسة الوصفية لتحليل واقع التعليم الأساسى فى كل من "الهند وسيريلانكا"، وكان من أهم نتائج الدراسة :ظهور مركزية التمويل بشكل واضح فى مصر إلى جانب قلة المساهمات الشعبية ،كما لوحظ وجود عجز فى ميزانية التعليم بمصر.

٣-بينما هدفت دراسة (أشرف العربى ،٢٠١٠) : إلى عرض للتوجهات الأساسية للإنفاق على التعليم في مصر خاصة فى السنوات الأخيرة، ومحاولة تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصرفى ضوء معايير الكفاية والعدالة، وتحديد أولويات هذا الإنفاق، وكيفية الاستفادة من برامجه، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة :وجود درجة مرتفعة من عدم الكفاءة فى الإنفاق على التعليم فى مصر ،فمعظم هذا الإنفاق ، يوجه نحو الإنفاق الجارى وليس للاستثمار ،ويمكن الاستدلال على عدم كفاءة الإنفاق على التعليم من خلال

مؤشرات عدة منها: ارتفاع معدلات الأمية والبطالة بين المتعلمين ،وانخفاض معدلات العائد على التعليم ،وتراجع نوعية التعليم بصفة عامة .

٤-أما دراسة (على العجمى،٢٠١٢) : فكان من أهم أهدافها ؛التعرف على مفهوم المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم الجامعى وأهم ملامحها الأساسية،بالإضافة إلى معرفة واقع هذه المؤسسات فى تمويل وتطوير التعليم قبل الجامعى وأهم أنماط هذه المشاركة فى دولة "الكويت"، وذلك فى ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية والعربية،وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى للإحاطة بواقع التعليم، وتقييم وصف الظواهر المتعلقة بتمويل التعليم لمعرفة أسس المشكلة وتقديم الحلول لها، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن: معاناة التمويل فى "الكويت" من ضعف فى الاعتمادات المالية وقلة تعاون القطاع الخاص مع الجهات المسئولة من وزارة التربية بسبب الاعتماد على مبدأ الربح والفائدة،إلى جانب ضعف التمويل بالمؤسسات والقطاعات الخاصة وكذلك اللجان والجمعيات الخيرية، مع وجود هدر مالى من قبل بعض المقاطعات التربوية بسبب عدم اهتمام المسئولين، وقد اقترحت الدراسة تحديد نسبة من محصلة الضرائب العامة على المستوى المحلى والاقليمى (كضريبة الدخل، والمهن التجارية، والثروة العقارية) للإنفاق على الخدمات التعليمية كما هو الحال فى انجلترا وأمريكا.

٥-بينما دراسة (عبد الله العيسى ،عبدالمجيد أبا الحيل،٢٠١٥): فهدفت إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم فى "المملكة العربية السعودية" والتى يتم تنفيذها فى عدة برامج وخطط تعليمية،وتتمثل فى المساعدات المالية(كالقروض ، والمدرسة، ومساهمات المؤسسات المجتمعية)، كما تطرق الباحث إلى الحديث عن العوامل المؤثرة على تمويل التعليم فى "المملكة العربية السعودية" سواء العوامل الداخلية أو الخارجية، كما استعرض الدور الذى يلعبه القطاع الخاص فى تمويل التعليم والذى قسمه إلى قسمين : الرسوم التى يدفعها الطلاب، والتبرعات والهبات والدعم الحكومى للجامعات الأهلية، وقد أسفرت النتائج عن :كون الدولة هى المصدر الرئيسى لتمويل التعليم العالى "بالمملكة العربية السعودية"، بيد أن الدولة تدفع مكافأة للطلبة تتراوح بين (٨٥٠ إلى ١٠٠٠ ريال شهرياً)، غير أن مصادر التمويل الذاتى للجامعات بطيئة بالمملكة بالمقارنة بالجامعات العالمية بالدول المتقدمة.

ثانياً:الدراسات الأجنبية:

كما أكدت الدراسات الأجنبية كذلك على الدور البارز الذى يلعبه الاقتصاد فى تمويل التعليم.

١-ولعل أبرز الدراسات التى تناولت هذا الموضوع دراسة (Calcagno,1997) : والتى هدفت إلى طرح كافة الأساليب والمساواة لتطوير التعليم "بأمريكا اللاتينية" مع تحديد المشكلات الاقتصادية التى تواجهها بالمقارنة بالسياسة الاقتصادية لعالم الغرب، وتحديد النظام الاستهلاكى والاستثمارى للتعليم، وعناصر التمويل المختلفة والتى يتم تقديمها فى إطار سياسة التكاليف العامة، وتحديد مصادر تمويل التعليم ومشكلاته؛ خاصة فى التعليم الثانوى بدول أمريكا اللاتينية، والتحليل النقدى لتمويل التعليم وما يتصل بالديون الخارجية فى أمريكا اللاتينية، وأخيراً وضع تقريرلكل ما تم طرحه من أطروحات ومقترحات.

٢- أما دراسة (preliminary,2004) : فقد طرحت عدة اعتبارات للإقتراب من واقع التمويل والادارة فى التعليم بدول أمريكا اللاتينية، وما يخص العلاقة المتبادلة بين تمويل التعليم والاقتصاد ودورهما فى تحقيق نهضة التعليم ،مع التركيز على المعايير والمقترحات المطروحة، وتقويم المناقشات والاطروحات التى تدور حول مدى فاعلية وتأثير تلك العلاقة بما يحقق الجودة والعدالة لتحسين التعليم ورفع إنجازاته، مع تحديد الدور الفعال الذى تلعبه عملية تمويل التعليم فى عدد من دول أمريكا اللاتينية للوصول إلى أفضل النتائج التى تساعد على رفع تمويل التعليم حتى ٢٠١٥، وتحديد المصادر المكملة للتمويل والأشكال الادارية الجديدة والاستراتيجيات التى يتم طرحها لتحديد ودعم قوة إصلاح التعليم للوصول إلى أفضل السبل المرجوة والأهداف التى يتم طرحها لرفع جودة العملية التعليمية بدول أمريكا اللاتينية .

٣-بينما دراسة (Diputados,2005) : فهدفت إلى مقارنة نماذج تمويل التعليم بالجامعات الحكومية فى خمس دول هم (الأرجنتين ،شيلى ،البرازيل ،إسبانيا ،المكسيك)،مع وصف لهذه النماذج ،وفحص اتجاهات التمويل العالى بها ومراجعتها ،وتحليل كل واحدة من تلك الحالات، ووصف الأشكال والتراكيب للنظام الجامعى بكل دولة، والخدمات التى تقدمها وتتصل بتطوير مؤسسات التعليم الحكومى فى هذه الخمس دول،

وأخيراً تحليل كل نموذج تمويل بكل دولة، والتأكيد على أوجه التشابه والاختلاف بين نماذج التمويل بالخمس دول، وتحديد الأوضاع البارزة فى كل دولة وفقاً لنظام التمويل بهذه الدول .

٤-كذلك هدفت دراسة (Guerra,2006); إلى طرح مدى فاعلية منظمات التمويل بالدول العالمية، وفى ضوء ما تم طرحه من استراتيجيات؛ يتم تقويم تحسين جودة التعليم وفقاً لتغيرات التمويل العامة التى تقدمها تلك المنظمات الدولية، لتقييم التحديات التى واجهت نظام التعليم فى "المكسيك" فى ضوء نموذج السوق الحر، وواقع النموذج الاقتصادى والسياسى والثقافى والمجتمعى للعولمة، والتعرف على تلك البرامج والسياسات العامة فى دول أمريكا اللاتينية، وواقع القروض فى ضوء الليبرالية الحديثة، وإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الاطار العالمى والسوق الحر العالمى، والتنمية الخاصة بالعرض والطلب، وذلك، لتوضيح انعدام المساواة والعدالة وما ينعكس على واقع التعليم فى دول أمريكا اللاتينية وتقييمه وإصلاحه .

٥ -أما دراسة (Abadie,2009): فقامت بتحليل نموذج تمويل التعليم العالى فى دولة"أرجواى"وتقويم التغيرات التى تطرأعلى التعليم العالى من خلال المعلومات والمناقشات والاجتماعات التى تم جمعها، وكذلك، الاستفسارات والرؤى المختلفة، والمقترحات التى قدمت من خلال الاعتمادات المالية، التى تم توزيعها لتحديد الميزانية الخاصة بالتعليم العالى من خلال ما تم طرحه بالبرلمان، وقد اقترحت الدراسة التوسع فى ميكانيزمات الاعتمادات المالية الموجهة لبرامج التمويل من خلال وضع استراتيجيات موحدة، توجه إلى أجور العاملين والتكاليف العامه التى تحتاج إليها الجامعة الحكومية "بأرجواى" .

٦-بينما دراسة (martÍn,2014): فكان هدفها يدورحول تحليل برامج المنح التى تقدمها دولة "بيرو"حول تمويل التعليم الذى يسهم إلى حد كبير فى التوسع السريع للتعليم فى سياق سوق العمل، وتشتمل الدراسة على موجز لمراجعة تمويل نظام التعليم العالى فى "بيرو"من خلال تقويم الجامعات، وتحليل برامج المنح فى ضوء مشاركة كل نموذج بمستوى الجامعة، وما تتضمنه هذه المنح من حوافز حكومية تضعها الجامعة والحكومة لاستمالة الطلاب، وكذلك تعمل هذه المنح على إصلاح التعليم العالى فى "بيرو"ورفع

مستوى جودته من خلال حجم رؤوس الأموال العامة التى تقدمها المنح لحل مشكلة تمويل التعليم لاسيما لدى الأسر ذات الدخل المنخفض .

٧-أما دراسة (Núñez,2015): فقامت بمناقشة إصلاح التعليم بدول أمريكا اللاتينية فى إطار العولمة الاقتصادية ومدى تأثيرها على نظم التعليم، وبوجه خاص فى "المكسيك"، وذلك فى إطار الاهتمامات الاقتصادية والسياسية للسوق الدولية وقطاعات الإنتاج، وانعكسها على إصلاح التعليم والمتطلبات المدرسية؛ بهدف إرساء قواعد المساواة وتحقيق العدالة والديمقراطية لتطوير الأفراد، وما تقدمه الخدمات الضريبية الموحدة لمحو أمية السكان فى كل دولة بأمريكا اللاتينية، لاسيما بالمناطق الريفية.

التعليق على الدراسات السابقة :

ومن خلال الدراسات السابقة العربية والأجنبية ؛ يلاحظ اتفاقهما فى التأكيد على الدور البارز الذى يلعبه النموالإقتصادى فى تمويل التعليم وقدرته على رفع ميزانيته أو خفضها. وكذلك ركزت هذه الدراسات على أهمية تعدد مصادر تمويل التعليم؛ بغية الارتقاء بمستواه وتحسين جودته . بيد أن الدراسات العربية اتخذت من المنهج المقارن آداة لتطوير نظمها التعليمية التى تحتاج إلى هيكلتها والنهوض بها، ففى ظل هذه المقارنات، يتم الوقوف على المشكلات التى يعانى منها تمويل التعليم فى العديد من البلاد العربية (كمصر، والكويت، والمملكة العربية السعودية)،كما تمكنت العديد من الدراسات التعرف على السبيل الصحيح للوصول إلى نظام تعليمى متطور فى ظل النهوض بالمستوى الاقتصادى الذى ينعكس على رفع عملية تمويل التعليم . أما الدراسات الأجنبية فقد ركزت على تقديم تحليل لتمويل التعليم فى العديد من دول أمريكا اللاتينية (كالأرجنتين، شيلى، أورجواى) وغيرها من النماذج التى تم عرضها، وصاحب هذا التحليل استعراض لمصادر تمويل التعليم وتقديم كافة الاستراتيجيات التى تم طرحها لتحسين تمويل التعليم والتعرف على البرامج التى ساهمت فى تطويره، لاسيما فى ظل الإطار العالمى والسوق الحر، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى التأكيد على الدور الهام الذى يسهم فيه النمو الاقتصادى فى تمويل التعليم، بيد أنها ركزت بشكل رئيسى على المقارنة بين دول أمريكا اللاتينية على اعتبار كونها مازالت تابعة لدول العالم الثالث، غير أنها فى طريقها للخروج منه لتتجاوزه بالانفتاح على العالم

المتقدم، وهذا من خلال عملية التطوير والاصلاح التى شملت الاقتصاد والتعليم والتى باتت واضحة للجميع، لاسيما فى دول مثل (كوستاريكا، وشيلى ، والبرازيل)، والتى يمكن أن نستفيد من خبراتها خاصة فى تشابهها مع العديد من الدول العربية ومصرفى تعرضها للأزمات الاقتصادية، واتباعها للنظام المركزى فى سياستها فترة طويلة، وذلك، بهدف تطوير النظم التعليمية فى مصر والعالم العربى وتحسين مستوى جودته .

-أولاً:العلاقة بين التعليم والاقتصاد:

إن العلاقة بين التعليم والاقتصاد ليست وليدة اليوم وإنما بزغ نجمها منذ أمد بعيد، وقد كان لتلك العلاقة تأثير كبير على كليهما ،ولعل هذا ما دفع برجال الاقتصاد لتقديم العديد من الدراسات التى توضح أهمية هذه العلاقة، لاسيما بعد أن تحقق لهم الدور الهائل الذى يقوم به التعليم الذى يعد من أهم عوامل الاستثمار فى تحقيق رفاهية المجتمعات وتلبية متطلباتها من خلال مساهمته فى دعم الزيادة الاقتصادية، فضلاً عن قدرته فى رفع دخل الفرد عن طريق المهن والوظائف التى تطلب مهارات وكفاءات خاصة، بالاضافة إلى اكتشاف الموهوبين الذين ينجم عن اكتشافهم تطوير المجتمعات والنهوض بالاقتصاد والذين لايمكن اكتشافهم إلا عن طريق التعليم.كما تتضح أهمية التعليم فى قدرته على زيادة الانتاج والتى تؤدى بدورها إلى تحقيق النهضة الاقتصادية المرتفعة،كذلك يساعد التعليم على تشجيع قدرة الفرد فى التكيف مع ظروف العمل إذا أصابت عملية النمو الاقتصادي أية صعوبات أو معوقات (عادل العادلى، ٢٠١٣، ص٥٤)، وفى ضوء الانفتاح الاقتصادى السائد تتجلى أهمية التعليم فى كونه يعد الدعامة الرئيسية للنهوض بالمستوى الاقتصادى وتطوير معدلات النمو وزيادة الدخل القومى، والواقع الذى لاريب فيه، أن استثمار الطاقات البشرية والسعى نحو محو أمية العديد من الأفراد؛ يجعل الفرد قادراً على المساهمة فى تطوير المجتمع وإعداد الأفراد للحياة من خلال عملية التعليم المستمر (باسمة الشيبى،أسيل عبد المجيد ،٢٠٠٩،ص،ص ٦-٧)، أما إذا تتبعنا الدراسات التى قدمت حول الدور الذى يلعبه رأس المال البشرى فى عملية التنمية ،سنلاحظ الدور الهام الذى يقوده رأس المال البشرى فى تشجيع التطور التكنولوجي ومساهمته بنحو (٩١%) فى رفع النمو الاقتصادى بالقدر الذى يفوق عوامل إنتاجية مجتمعية أخرى، بالإضافة إلى قدرته على خفض معدلات

الفقر، وتحقيق العدالة فى توزيع الثروات، وتحقيق المساواة بين الأفراد، ومن ثم ،يمكن القول أن التعليم يعد إحدى القوى الرئيسية التى يمكن الاستفادة منه فى تعزيز كافة السبل لرفع معدلات النمو الاقتصادى(عادل العادلى،٢٠١٣،ص٥٤).

وعليه، فإن درجة النمو الاقتصادى التى تحققها أى دولة ،تتوقف على تطور نظامها التعليمى، إذ يرتبط نظام التعليم بالحالة الاقتصادية للدولة، بل إن أى دولة يختلف نظامها التعليمى وفقاً للنظام الاقتصادى الذى تسلكه ،فالدولة التى تتبع النظام الرأسمالي لاتتدخل بشكل كبير فى المعاملات الاقتصادية لتمويل التعليم – سواء فى داخل أو فى خارج الدولة، بينما تتدخل الدولة التى تتبع النظام الاشتراكى فى عملية تمويل التعليم، أما الدولة التى تسلك المنهج الاسلامى، فتحض الأفراد على تنمية القدرة على الابداع والابتكار والتفكير، بل وتترك لهم حرية ممارسة العملية التعليمية، مما ينعكس بإيجابية على نوعية وجودة التعليم،وكذا حجم تمويل العملية التعليمية.

ولما لم يعد ينظر إلى التعليم على كونه سلعة إستهلاكية وإنما على كونه عملية إستثمارية، بات من الواضح قدرته فى التأثير على عملية التنمية الاقتصادية ومساهمته فى رفع العائد الاقتصادى، مما دعى إلى ضرورة وضع خطط خاصة بتطوير التعليم لتفعيل دوره؛ شأنه فى ذلك شأن وضع التخطيط الشامل للنظم الاقتصادية والاجتماعية (مجدى المهدى ،٢٠١٣،ص٧٤).

ثانياً: واقع النمو الاقتصادى فى دول امريكا اللاتينية:

منذ فترة غير بعيدة ودول أمريكا اللاتينية تسعى للتصدى للأزمات الاقتصادية ورسم خطوطها نحو التنمية ،حتى تتمكن من الانضمام إلى قائمة الدول المتطورة.

والواقع أن دول أمريكا اللاتينية استطاعت تحقيق قدر كبير من آمالها، ففى الوقت الذى كانت تعانى فيه بلاد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من أزمة اقتصادية وقعت فى الفترة من(٢٠٠٨ –٢٠٠٩) إزداد معدل النمو الاقتصادى لدى دول أمريكا اللاتينية منذ عام (٢٠٠٤ إلى منتصف عام ٢٠٠٨) ليبلغ ٥,٢% (صندوق النقد الدولى ،٢٠١٥،ص١).

إذن فكيف استطاعت دول أمريكا اللاتينية تحقيق معدلات نمواقتصادى مرتفعة لتصبح نداً للدول المتقدمة ؟ وهل وصلت إلى هذه الدرجة من النمو الاقتصادى دون أن تواجهها صعوبات أو أزمات اقتصادية؟

بالطبع لا يمكن لأى دولة أياً كانت درجة تقدمها الاقتصادى ألا تكون واجهتها أى معوقات أو أزمات اقتصادية ،وخاصة دول أمريكا اللاتينية التى عانت من عدم استقرار اقتصادى فى حقبتى السبعينات والثمانينات من القرن الماضى ، نتيجة للتغيرات التى طرأت على سياستها المالية وارتفاع الديون الخارجية لاسيما فى الفترة من (١٩٧٨-١٩٨١)، بل إن أزمة اقتصادية أخرى أشد تفاقماُ إندلعت منذ عام ١٩٨٢، ومن ثم، استمرت الاستدانة الخارجية والاعتماد على القروض، مما زاد من ارتفاع هذه الديون التى لم تستطع دول أمريكا اللاتينية مواجهتها من خلال الاعتمادات والأنشطة المالية خلال هذه الفترة، واستمرت تلك الأزمة حتى وضعت دول المنطقه عدة خطوات لمجابهة هذه الأزمة تمثلت فيما يلى:

-وضع خطة تمويل عامة فى سوق الانتاج ضمت كل من (البرازيل، شيلى، الارجنتين، المكسيك، أرجواى، فنزويلا).

-وضع خطة تمويل خاصة بسوق الانتاج وتغيير السياسة المالية.

-زيادة معدلات الاستثمارو مؤسسات التمويل.

-وضعت كل من (شيلى، كولومبيا، الأرجنتين، بيرو، أورجواى، المكسيك) برنامجاً مستمراً لسداد جميع التعاقدات والأموال الخارجية، وإحداث تغيرات اقتصادية جوهرية فى نظام التمويل العام، مع زيادة مشاركة جميع الولايات فى قطاع التمويل (DAR,et,al,2001,p.p3,8) .

-إعادة تأهيل الأنشطة الخاصة بالانتاج فى (الأرجنتين، كولومبيا، كوستاريكا، شيلى ،فنزويلا، أورجواى، بيرو)، وحساب المشكلات البنكية.

واستطاعت دول أمريكا اللاتينية تخطى أزمتها الاقتصادية تدريجياً،فقد حققت بعض الدول مثل :(شيلى ،كوستاريكا،بيرو،كولومبيا) زيادة اقتصادية منذ منتصف الثمانينات واستمرت حتى عام ١٩٩٩ قدرت بنحو ٥%،وقد ساعدت نسبة الزيادة فى عملية الاستثماربشيلى توازن فى الأجور المدفوعة، كذلك أظهرت كل من شيلى والمكسيك

تطوراً ملحوظاً فى نموها الاقتصادى مقارنة بسائر دول أمريكا اللاتينية، حيث ارتفعت الصادرات كا(المعادن، الفاكهة، وقطاع الصيد والغابات)، كما ارتفعت معدلات الانتاج وتطور قطاع الصناعات بالمكسيك، هذا بالإضافة إلى ما لعبته المصادر الطبيعية من دور هام فى عملية الجذب السياحى،كما توسعت دول أمريكا اللاتينية فى إعادة هيكلة المشروع المستقبلى للتطور الاقتصادى، فارتكزت على رفع الجودة فى كافة مؤسساتها، لاسيما التطور الذى حققته كل من المكسيك والأرجنتين، إلا أنهما لا تزالا تعانيان من انعدام المساواة فى الدخل بالرغم من الزيادة الاقتصادية التى حققاتاها والتى ساهمت فى تحسين توزيع الثروة، وخفض معدلات الفقر، وترشيد الاستدانة الخارجية، وتوفير التكاليف الخاصة (بالتعليم، والصحة، والتأمين، والمساعدات الاجتماعية)، وتوفير الخدمات الأساسية فى المعيشة (Torres,2005p.p,18,19).

وهكذا استطاعت دول أمريكا اللاتينية بعد سداد الديون والقروض الخارجية الوصول إلى مستويات لم تشهدها دول المنطقة منذ الأزمة الاقتصادية التى تفجرت منذ حقبة السبعينات إلى حدوث طفرة اقتصادية غير مسبوقة تمثلت فى زيادة معدلات الاستثمار والذى ترتب عليه ارتفاع الناتج المحلى ودعم النمو الاقتصادى ،وقد استمرت هذه الطفرة لتبلغ مداها حتى عام (٢٠٠٩) مما رفع من رصيد دول أمريكا اللاتينية لتقف فى مواجهة الدول المتقدمة، ومما عجل كذلك بنهضتها الاقتصادية تلك التغيرات التكنولوجية والتقنية الحديثة التى استخدمتها كأفضل أساليب التنافس فى السوق وتحسين رأس المال وتحسين مؤشرات الجودة بنظمها التعليمية، مما جعلها تشهد تطورات اقتصادية لم تشهدها فى أى حقبة سابقة.

وعليه استمرت تلك السياسة التوسعية التى انتهجتها دول أمريكا اللاتينية مما ساهم فى خفض معدلات البطالة من ١١,٣% فى عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٢% عام ٢٠١٣، كما ازداد معدل دخل الفرد فى معظم بلاد المنطقة للتتراوح بين (١٠إلى ٥٠ دولار سنوياً)، كذلك ارتفعت معدلات التنمية بشكل كبيرفى سوق العمل، فضلاًعن طرح الاستثمارات الخارجية والجمعيات، وقد ساعد سداد شروط التعاقدات مع أصحاب الديون الخارجية على حدوث تغيرات جذرية إيجابية انعكست على ارتفاع النمو الاقتصادى ،فأصبح سوق العمل أكثر شمولية ،كما انخفض التضخم المالى وازداد حجم الانتاج

الداخلى من ١٨,٥% عام (٢٠٠٩) إلى ١٩,٣% عام (٢٠١٠)،وفقاً للمستوى العالمى (Banco de desarrollo de américa latina ,2013,p.p .18,20) ، ومع هذا التطور الذى شهدته المنطقة خلال هذا العقد من توسع اقتصادى وزيادة فى حجم الانتاج الداخلى؛ ارتفع من ١,٠%عام (٢٠١٣) إلى ١,٥% عام (٢٠١٤) .إلا أن أزمة اقتصادية أخرى مرت بها دول أمريكا اللاتينية كانت ما بين عامى (٢٠١٣-٢٠١٤)، بيد أنها تداركتها سريعاً ليعود فيرتفع مستوى نموها الاقتصادى مرة أخرى فى العديد من دول المنطقة مثل:(بوليفيا، كولومبيا، كوستاريكا، الإكوادور، بيرو)، أما (المكسيك) فقدظهرت بها زيادة اقتصادية بلغت ٢,٥%،بينما(شيلى، بنما، كوستاريكا) فقد ازداد معدل نموهم الاقتصادى بنحو ١%، فى حين لم تحقق كل من (الأرجنتين ،وبوليفيا) أية زيادة واضحة فى النمو الاقتصادى (Banco de desarrollo de américa latina ,2014,p.p.18,19).

ومما سبق يتضح أنه بالرغم من الزيادة الاقتصادية الملحوظة التى حققتها دول أمريكا اللاتينية إلا أنها مازالت تعانى من عدم تجانس بين بلاد المنطقة، ففى الوقت الذى يرتفع فيه معدل النمو الاقتصادى فى دول مثل:(كولومبيا،شيلى، المكسيك، بنما، كوستاريكا، البرازيل، الإكوادور)؛ ينخفض معدل النمو الاقتصادى فى كل من:(الأرجنتين، فنزويلا، بوليفيا)، كذلك يلاحظ تباين واضح فى حجم الديون الخارجية والمالية بين بلاد أمريكا اللاتينية .

أما بالنسبة لمستوى الفقر؛ فما زالت العديد من دول أمريكا اللاتينية رغم الجهود الكبيرة التى تبذلها للاستئصال شأفته؛ تعانى من زيادة معدلاته، الأمر الذى يفرض عليها إعادة وضع خططها واستراتيجيتها للقضاء على هذا التفاوت الواضح بين دولها، مع تضافر كافة الجهود للقضاء عليه .

ثالثاً:علاقة التطور الاقتصادى بتمويل التعليم فى دول أمريكا اللاتينية :

تتزايد أهمية تمويل التعليم يوماً بعد يوم ..حتى باتت تحتل مكانة هامة وموضوعاً فى الاقتصاد يشغل العديد من رجاله، بل وتسعى إليه كل النظم الدولية بهدف رفع ثقافة التمويل لدى السكان ودعم إدراكهم ومسئولياتهم الموجهة نحو استثمار قدرات الأفراد لمعرفة الدورالهام الذى يلعبه الإنتاج فى دعم التمويل، وقد استطاعت دول أمريكا

اللاتينية تقييم المعرفة باحتياجات السكان الخاصة من خلال أنشطتهم الإنتاجية وأوضاعهم المالية، مما افترض تطوير نماذج وبرامج تمويل التعليم التى تخدم ظروف المجتمعات واحتياجاتهم الاقتصادية بالتنسيق مع الحكومة وسياستها التى تدعم تمويل التعليم التى اقترحتها(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) التى تقدرها كل دولة وفقاً لظروفها واحتياجاتها الخاصة (DRA,et,al,2001,p.p.1,2)،ولما كان صافى رأس المال من حجم الإنتاج الداخلى يحدد ويقدر ثروة الدولة التى تمثل إجمالى كم الفوائد والخدمات المتاحة لها، كما أنه يعتبر مؤشراًعلى قدرات الدولة ومساهمتها فى تلبية متطلبات التعليم، ودفع القوى الخاصة لزيادة استثماره، فقد أخذت دول أمريكا اللاتينية على عاتقها إعادة النظر فى عملية تمويل التعليم ودعم خطط وبرامج الإصلاح الخاصة به، لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية الشديدة التى عصفت بها فى فترة الثمانينات والتى ذاقت على إثرها الأمرين ،نتيجة لارتفاع الديون الخارجية التى اعتمدت عليها، مما ترتب عليه انخفاض الميزانية العامة للتعليم والتى انخفضت وفقاً لها كافة مستويات ومراحل التعليم، والتى اتضح أثرها بصورة أكبر على التعليم الابتدائى،كما استفحل الأمر ليؤدي بكفاءة المعلمين نظراً لضعف إعدادهم وتأهيلهم، حتى باتت دول أمريكا اللاتينية من أكثر دول العالم تأخراً فى هذه الفترة ،حيث بلغت تكاليف التعليم عام ١٩٨١(٦٠ دولار)،بينما ارتفعت نسبة الأمية لتصل إلى (١٤,٢%)(José R,et,al,2014,p.p,19,35).

من ناحية أخرى ..أدى انفجار الديون الخارجية فى فترة الثمانينات والتى بلغت ذروتها فى (المكسيك)عن سائر دول أمريكا اللاتينية، إلى وضع برامج أولية للإستفادة من رأس المال وتحديد خطط وبرامج لسداد الديون الخارجية للإيفاء بالإعتمادات الإقتصادية مع الدول الدائنة، ورفع معدلات الإنتاج، كما قامت بوضع شكل مالى جديد، وتطوير نماذج وبرامج لتمويل التعليم وفقاً للظروف الإقتصادية المتدنية بما تحدده (منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية) فى إطار خطط وبرامج سياسة تمويل التعليم العالمية، وقد قامت بوضع هذه البرامج تبعاً للأجزاء التالية:

-تطوير الأشكال العامة لتمويل التعليم.

-تحديد شروط التمويل.

-تقويم مفاهيم وبرامج ونماذج تمويل التعليم بالمنطقة.
-التعامل وفقاً لقواعد وأوضاع السكان واحتياجاتهم .
-تحديد أهداف ومحتويات إعداد وتمويل التعليم.

وبناء على تلك الاعتبارات التى وضعتها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية والبنك العالمى ومقاييس التعاون الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا، ثم سياسة تطوير التعليم العامة فى ضوء سياسة تطوير رأس المال البشرى ، تم وضع برامج تمويل التعليم خاصة بنظام التعليم فى كل بلاد منطقة أمريكا اللاتينية (franco,et,al,2014,p.p.3,15)

وحتى يتحقق إصلاح التعليم والذى أصبح من أهم الأولويات التى تضعها دول أمريكا اللاتينية على قائمة حساباتها، وذلك لإيمانها بما يحققه التعليم من رفاهية للمجتمع ورفع شأنه، سعت دول أمريكا اللاتينية لدعم واستثمار التعليم وتحسين جودته منذ فترة التسعينات،حتى بلغت عملية إصلاح التعليم مداها..خاصة مع ارتفاع ميزانية التعليم من منظور كون تمويل التعليم يسهم فى الارتقاء بالتعليم ويساعد على تحقيق التكامل الإقتصادى العالمى بما يصوغه من وظائف مستقبلية توجب رفع الإنتاج، ومن ثم ،فإن تحليل السياسة الإقتصادية لإصلاح التعليم وتوزيع التكاليف الخاصة به تساعد على إعادة هيكلة البنية التحتية والمؤسسات التعليمية وإنشاء المدارس وتحديثها.

وقد لوحظ وجود زيادة واضحة فى تكاليف التعليم بوجه عام فى الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٥)، بيد أنها انخفضت لدى سكان الريف عن سكان الحضر،فعلى سبيل المثال: فى فنزويلا بلغت النسبة (٦%) لدى سكان الريف أمام (٢٠%) لدى سكان الحضر، أما فى البرازيل فبلغت النسبة فى الريف (٢%) أمام (١٤%) لدى سكان الحضر،وقد ساعد ارتفاع تكاليف التعليم فى فترة التسعينات على الارتقاء به(pardo,2000,p.p.41,65)

كذلك أدى ارتفاع المؤشرات الإقتصادية فى دول أمريكا اللاتينية منذ الألفية الجديدة إلى زيادة مصادرإستثمار التعليم و ارتفاع حجم الانتاج الداخلى من صافى رأس المال كما فى شيلى وأرجواى التى بلغ بهما ٨٠٠٠ دولار، كما أن زيادة المؤشرات الإقتصادية فى الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٣) فى المكسيك ساهم بشكل كبير فى رفع استثمار التعليم وخفض الفقر.(Unesco,2016,p.81).

ويوضح الجدول التالى تكاليف التعليم من نسب حجم الإنتاج الداخلى (%) لدى دول أمريكا اللاتينية حتى عام (٢٠١٣).

جدول (١) يوضح تكاليف التعليم من نسب حجم الإنتاج الداخلي(%) لدى دول أمريكا اللاتينية من عام (٢٠٠٦) حتى عام (٢٠١٣).

البلاد	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الأرجنتين	٣,٦٥	٣,٩٠	٤,٣٤	٤,٨٩	٤,٦١	٤,٩٩	٥,١٠	٥,٣٤	.....
البرازيل	٤,٨٧	٤,٩٨	٥,٢٧	٥,٤٧	٥,٦٥	٥,٧٤	٥,٩١	.....	.....
شيلي	٣,٠٢	٣,٢٢	٣,٧٩	٤,٢٤	٤,١٨	٤,٠٧	٤,٥٧	٤,٥٦	.....
كولومبيا	٣,٨٩	٤,٠٦	٣,٩١	٤,٧٥	٤,٨٣	٤,٤٦	٤,٣٩	٤,٩٠	٤,٦٧
كوستاريكا	٤,٦٥	٤,٧٣	٥,٠٤	٦,٢٨	.....	.....	.....	٦,٨٧	.....
الإكوادور	.....	.....	.....	.....	٤,٠٨	٤,٣١	٤,١٨	.....	.....
المكسيك	٤,٧٤١	٤,٧٣	٤,٨٦	٥,٢٢	٥,١٩	٥,١٥	.....	.....	.....
بيرو	٢,٦٨	٢,٦٣	٢,٨٤	٣,١٣	٣,٨٥	٥,٦٨	٥,٩٢	٣,١٨	٣,٦٩
أورجواي	٢,٨٨	.....	.....	.....	.....	٤,٣١	.....	.....	.....

Fuente: instituto De estadisticas de la Unesco ,Data de 2013 en Urguay proviene de Anuario Estadistico de Educación

ومن الجدول السابق يتضح ارتفاع تكاليف التعليم بصورة ملحوظة فى الألفيه الجديدة لدى دول أمريكا اللاتينية، وذلك بالطبع نتيجة لإرتفاع المؤشرات الإقتصادية وزيادة حجم الإنتاج الداخلى الذى ساهم فى إرتفاع ميزانية التعليم ،كما كان لدعم تطبيق اللامركزية فى النظام القومى بشكل عام ونظام التعليم بشكل خاص الدور الكبير فى رفع تمويل التعليم لدى كافة دول أمريكا اللاتينية .

وقد لوحظ أنه رغم مرور الأرجنتين بأزمة إقتصادية فى عقد الثمانينات والتى أثرت بصورة واضحة على استثمار التعليم حيث بلغ فى عام (١٩٨٠) (٢,٧%) من حجم الإنتاج الداخلى، إلا أن الخطة التى وضعتها وزارة الثقافة والتعليم ،بالإضافة إلى ما طرحه المجلس القومى للتعليم منذ عام (١٩٩١) ساعدت على دعم وزيادة ميزانية التعليم وتقديم الخدمات المخصصة له بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات التعليم. (Unesco,2016,p.p.81,84)، هذا بالإضافة إلى ما حدده القانون الفيدرالي عام (١٩٩١) من إصلاحات لدعم إدارة تمويل قطاع التعليم وفقاً للمادة (٦٣) من ضرورة زيادة تكاليف التعليم إلى ٣ مليون دولار فى مدة خمس سنوات، بحيث تلتزم الحكومة بتقديم نسبة ٢٠% من الاستثمار فى قطاع تمويل التعليم وتحسين إدارته حتى عام

(٢٠٠٥)، وبالفعل التزمت الأرجنتين بانتهاج هذه السياسة للمساهمة فى رفع تكاليف التعليم والإعلام والتكنولوجيا من عام (٢٠٠٦-٢٠١٠) لتصل إلى (٦%) من حجم الإنتاج الداخلى، أما إجمالى الميزانية التى تقدمها المقاطعات فتبلغ (٩٤%)، بينما يبلغ الدخل الجارى (٨٤%)، و(٧,٣%) فى النظام اللاضريبى، أما النظام الضريبى فبلغ (٣٨,٣%)،أما المقاطعات فتصل إلى (٦١,٦%)، بينما تكاليف التعليم فى الفترة من عام (٢٠١١-٢٠١٣) فارتفعت من (٤,٩٩%) إلى (٥,٣٤%).

-أما شيلى فقد قامت بعملية إصلاح شاملة للتعليم بعد أن أرست قواعد اللامركزية فى إدارة نظام تمويل التعليم، خاصة بعد أن كان للحكم العسكرى التى خضعت له فترة طويلة أثاره السلبية التى امتدت إلى حجم الإنتاج الداخلى الذى انخفض من ٤,٩% عام (١٩٨٢) إلى ٢,٥% عام (١٩٩٠)،كما أدى كذلك هذا الحكم الديكتاتوري إلى تدنى العملية التعليمية برمتها وانخفاض مستوى تحصيل الطلاب نتيجة لانخفاض ميزانية التعليم، الأمر الذى دعى بشيلى بعد تخلصها من هذا الحكم المستبد إلى القيام بعملية إصلاح متكاملة ضمت فى طياتها نظام التعليم والتى أدركت أن إصلاحه لن يتأتى إلا عن طريق تحسين تمويل التعليم ،فبدأت منذ عام (١٩٩٣) فى تنمية عملية استثمار التعليم ، فبلغ تمويل التعليم الذى تقدمه البلديات ٣٤%، و٩% فى المؤسسات التعليمية والمدارس، ثم ارتفعت تكاليف التعليم بصورة واضحة فى الألفيه الجديدة منذ عام (٢٠٠٦-٢٠١٣) من ٣,٠٢% إلى ٤,٥٦%.

-وفى كوستاريكا تم وضع مشروع الميزانية المالية التى تختص بالإنفاق على مشروعات التعليم وإعادة هيكلة البنية التحتية وشراء (الأثاث ،والأدوات ،والبرامج المكتبية ...إلخ)،وذلك لدعم وتحسين جودة التعليم،ومن ثم بلغت تكاليف التعليم فى الفترة ما بين عامى (١٩٩١-٢٠٠٩)١,٩٦% ،ثم ارتفعت إلى ٦,٨٧% عام (٢٠١٣) Naciones Unidas(Cepal,Unesco),2009,p.p.41,42).

-بينما سعت كولومبيا نحو تطوير التعليم منذ فترة التسعينات شأنها فى ذلك ..شأن سائر دول أمريكا اللاتينية ،فبلغت تكاليف التعليم (١٣١ مليون بيسوس) أى ما يقرب من حوالى (١٦ ألف دولار)،كما بلغ حجم الانتاج الداخلى ٤,٨%، ووفقاً لما قدرته وزارة التعليم القومية من وجود زيادة فى تكاليف التعليم بلغت ١١,٥% فى الفترة من (٢٠٠٧-

٢٠١٢)، وأما فى عام(٢٠١٣) فارتفعت تكاليف التعليم لتصل إلى حوالى (١٣ ألف مليون دولار)، بزيادة قدرها ٧,٧% وساعد ارتفاع تكاليف التعليم على تقديم الدعم والتجهيزات والاحتياجات التعليمية (Unesco,Casto Publico,2014,p.48)

رابعاً:مصادر تمويل التعليم فى دول أمريكا اللاتينية:

١-المصادر الحكومية:

تخصص الحكومة رؤوس الأموال لتمويل التعليم من خلال ميزانية تحددها الحكومات مثل(الحكومات المحلية، البلديات، الولايات،المقاطعات)، وتقدر بنحو ٤٠%، كما تخصص وزارة التعليم ميزانية لدعم البنية التحتية والتكنولوجية بالمدارس وشبكات الانترنت التى تربط بين المدارس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،فضلاً عن وسائل التعليم التكنولوجية ،كما أنها تقدم مساعدات للطلاب ذوى الدخول المنخفضة.

٢-المصادر الخاصة بالضرائب:

تقدم المصادر الخاصة بالضرائب عن طريق الشركات وتقدر ما بين (٢٢% و٣٥%)، وتساهم إلى جانب تمويل التعليم فى (التأمين الصحى، التأمين الاجتماعى، والأجور والمرتبات)،وتقدر الضرائب التى تقدمها الأرجنتين من نسبة حجم الانتاج الداخلى عام (٢٠٠٧) بنحو١,٠%، وفى البرازيل بلغت ١٢,٠%،وفى شيلى بلغت ٢٧,٠%،وأما فى الإكوادور فبلغت٤٣,٠%، وفى المكسيك بلغت١٧,٠%،وأخيراً فى بيرو قدرت بنحو ٢١,٠ %.(Preliminar,2004,p.p 47,48).

وتسهم هذه الضرائب فى تحسين المدارس والأبنية التعليمية وكافة البرامج الموجهة لتطويرالتعليم والمؤسسات التعليمية.

٣-قطاع الشركات والمؤسسات:

وتعد من أهم المصادر للحصول على رؤوس الأموال الخاصة بتمويل التعليم للمساهمة فى تحسين جودة التعليم وتطوير تكنولوجيا المدارس، وإعادة هيكلة الأبنية والمؤسسات التعليمية ،وإنشاء المدارس بما يتناسب مع المقاييس الحديثة.

٤-التبرعات الخاصة بالأسرة:

حيث تشارك الأسرة فى عملية تمويل التعليم من خلال تقديم العطاءات والمساعدات التى تقدمها لدعم (الكتب المدرسية، ووسائل النقل ،والتغذية المدرسية، والزى

المدرسي...إلخ)، ويعتبر هذا النوع من التبرعات بمثابة نوع من أنواع الجهود الذاتية الشعبية والقومية للمساهمة فى تحسين جودة التعليم والارتقاء بالعملية التعليمية (Naciones Unidas,2004,p.47).

٥-القروض الخارجية:

وتمثل جزء من إجمالى تكاليف التعليم ،وتقدر ما بين (٢%-٣%) ، وتقدم لدعم الأنشطة الإبداعية المخصصة لتحسين التعليم والارتقاء بمستوى جودته، وتتدفق رؤوس الأموال من كافة أنحاء العالم ولاسيما المصادر المالية التى توفرها (منظمات التعاون والتنمية ونظم التعليم، ومنظمات التمويل الدولية (كالبنك الدولي، وبنك التبادل والتنمية، والوكالة اليابانية للمساعدات الدولية وأمريكا اللاتينية).

وتتحدد نتائج تمويل التعليم فى الخطط العامة للتعاون الدولى، وقد حققت الأرجنتين توازن فى القروض الخارجية بنحو ٩%،بينما بلغت نسبة القروض فى البرازيل بنحو١٥%، أما فى كولومبيا فقدرت بنحو٤٠%، وفى الإكوادور بلغت ٣٠% (Preliminar,2004,p.p.47,48).

٦-التبرعات والمنح:

وتعد من المساعدات المالية التى تتمثل فى المؤسسات الخيرية ،وتقدر بحوالى ٢٥٠,٠٠٠ مليون دولار كحوافز، أما تكاليف التعليم الإبتدائى والثانوى فتقدر بنحو ٣٠,٠٠٠ مليون دولار،وتضم (المنظمات والجمعيات الخيرية) لتمويل التعليم وتمويل المشروعات التعليمية ،وكذلك متطلبات واحتياجات التعليم بالمنطقة، وذلك بغية السعى نحو تحقيق أهدافه والارتقاء به ،وتكون الأولوية لتقديم هذه التبرعات للبلاد الأكثر فقراً.(Naciones Unidas,2009,p.p.16,18).

خامساً:أزمة تمويل التعليم فى مصر:

يعتبر تمويل التعليم فى مصرجزء رئيسي من الموازنة العامة للدولة ..يتم توزيعها بين وزارة التربية التعليم والوزارات الأخرى،كذلك تقدم الدولة نسب محددة للضرائب بغية المساهمة فى الإنفاق على التعليم (كضرائب الدخل،الضرائب العقارية ،ضريبة الملكية،الضريبة الجمركية، ضريبة المبيعات،ضريبة الشركات ،ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ،ضريبة المهن الحرة)،فضلاً عن المساعدات والهبات التى تمنحها

بعض المؤسسات الدولية فى إطار التعاون الدولى كالوكالة الأفريقية للتنمية الوطنية والتى ساهمت فى بناء حوالى (١٥٠٠) مدرسة فى قرى مصر فى حقبة التسعينات ،وكذلك المساعدات التى تقدمها كل من المملكة المتحدة وألمانيا ،إلى جانب القروض التى يمنحها (البنك الدولى، الاتحاد الأوروبى، البنك الإفريقى للتنمية)، وذلك للمساهمة فى إصلاح التعليم بمصر(عقيل رفاعى،٢٠٠٨،ص،ص١١٣,١١٥).

أ-الإنفاق على التعليم فى مصر:

أولت مصر اهتماماً موسعاً بالتعليم فى مصر منذ فترة التسعينات، حيث بلغ حجم الانفاق على التعليم ٢,٨ مليار جنيه، غير أن هذه الزيادة لم تفِ بكافة متطلبات التعليم واحتياجاته والانفاق على الخدمات والمشروعات الخاصه به، مما اضطرها إلى رفع الميزانية منذ الألفية الجديدة، وعليه بلغت ميزانية التعليم فى العامين (٢٠٠٥-٢٠٠٦)٢٦ مليار جنيه، واشتمل هذا الانفاق على أجور المعلمين ومرتباتهم والتى استأثرت بحوالى ٩٥,٩٣% من مخصصات التعليم قبل الجامعى، بينما لم تتعد نسب الانفاق على الأبنية التعليمية ٥%.،ثم ارتفعت ميزانية التعليم فى عامى (٢٠٠٧-٢٠٠٨) لتصل إلى ٣٣,٨ مليار جنيه، وواصلت موازنة التعليم ارتفاعها فى عامى (٢٠٠٨-٢٠٠٩) لتصل إلى ٣٩,٦مليار جنيه، وتقدر نسب الانفاق على الخدمات التعليمية بنحو٣٧% وتشمل هذه النسبة التعليم بشقيه الجامعى وقبل الجامعى، ثم ارتفعت مرة أخرى عامى (٢٠٠٩-٢٠١٠) لتصل إلى ٤٠ مليار جنيه ،خصص منها حوالى ٦,٤ مليار جنيه لتكاليف كادر المعلم الجديد (محمد أحمد درويش،٢٠١٣،ص٢٨٢).

ب-مشكلات تمويل التعليم فى مصر:

إن التضخم المالى وارتفاع الأسعار والأزمات الاقتصادية التى لاحقت المجتمع المصرى أمداً طويلاً، انعكس أثرها بصورة سلبية على الموارد المالية التى يتم انفاقها على التعليم والتى من المفترض أن تسهم فى اصلاحه وتحسين جودته ،مما ترتب عليه ظهور مشكلات باتت تؤرق تطوير العملية التعليمية والارتقاء بنظام االتعليم ،وكان من بين المشكلات التى يعانى منها التعليم فى مصر الآتى:

-مازال العديد من مسئولى الاقتصاد لا يعطوا وزناً لاستثمار التعليم ،بينما يعطوا قطاعات أخرى أقل قيمه من التعليم حجماً أكبر فى مجال الاستثمار،كقطاع السياحة .. فافتقد التعليم وضعه ودوره فى دعم قطاع الانتاج، بينما تولى العديد من دول العالم التعليم أهمية بالغة فى عملية الاستثمار، مما أدى إلى إعتمادها عليه إعتماداً كلياً فى دفع عجلة الانتاج ورفع المستوى الاقتصادى.

-انعكس انخفاض ميزانية التعليم رغم ارتفاعها فى الألفية الجديدة على قلة الموارد المالية التى يتم انفاقها على الأبنية التعليمية، مما أدى إلى قصورها وضعف أدائها التربوى بصورة فعالة نتيجة لقدمها وارتفاع كثافة الفصول بها وافتقارها إلى القاعات والأفنية والمعامل والمكتبات الخاصة بمزاولة الأنشطة التعليمية، هذا فضلاً عن أن المبنى المدرسى بات غير صالح للاستخدام الآدمى ،نظراً لنقص الخدمات والمرافق الصحية والصرف، ومن ثم، ينبغى إعادة هيكلته بما يتناسب مع المواصفات والمقايس الهندسية المطلوبة.

-كان لانخفاض ميزانية التعليم أثرها على انخفاض أجورالمعلمين، فاضطر المعلم إلى امتهان مهن أخرى لا تتناسب مع مكانته العلمية والتربوية ووضعه الاجتماعى ،كما أن مزاولته للدروس الخصوصية لرفع العائد المادى أدى إلى هبوط مستواه المهنى ،مما انعكس على ضعف تحصيل الطلاب وانخفاض مستواهم.

-ظهور مشكلتى الرسوب والتسرب، لا سيما فى المدارس الفنية والتى كان لها أثرها فى مشكلة الصرف على الطلاب نتيجة لانخفاض الموارد المالية .

-أدى سوء توزيع ميزانية التعليم نتيجة للحالة المذرية التى وصل إليها الاقتصاد المصرى والتى تمثلت فى التضخم المالى وارتفاع الديون الخارجية ،إلى اعطاء الفرصة للدول المقرضة بالتدخل فى الشئون الاقتصادية والسياسية الداخلية لمصر،كما أدى إلى سلبها سيادتها واستقلالها(عقيل الرفاعى ،٢٠٠٨،ص ص١٣٧,١١٣).

- مازالت نسبة الانفاق على التعليم العالى إلى إجمالى الانفاق العام على التعليم فى مصر منخفضة إذ أنها بلغت بين عامى (٢٠١٢-٢٠١٣) ٢١,٤% مقارنة بعامى (٢٠١٠-٢٠١١)، حيث بلغت ٢١,٨%،وذلك نتيجة لارتفاع تكلفة التعليم العالى

،والأعداد المتزايدة من الطلاب نتيجة للزيادة السكانية، إلى جانب غياب الخطط والاستراتيجيات التى تعمل على تحسين الموارد المتاحة.

-ضعف مشاركة القطاع الخاص بالمجتمع المدنى باستثمار التعليم ،ومحدودية التمويل الذاتى والتمويل الخارجى، فما زال التمويل الذاتى الذى تحصل عليه مؤسسات التعليم العالى ضئيل، حيث يرتكز على رسوم الطلاب الذين يلتحقون به كرسوم التسجيل والأنشطة الطلابية ورسوم الأبحاث وشهادات التخرج، وهى تعتبر مبالغ مرتفعة لا تستطيع تلبية كافة المتطلبات التى يحتاج إليها التعليم العالى(مروة البلتاجى،٢٠١٤،ص ص١٥,١٩).

نتائج البحث

-أولاً:بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية:

-أثبتت الدراسة أن العلاقة بين التعليم والنموالاقتصادى جزء لا يتجزأ، فارتفاع مستوى اقتصاد أى دولة أو تدنيه يؤثر بشكل مباشر على العملية التعليمية ومقدار الميزانية المخصصة لها، كما أن النهوض بمستوى التعليم يسهم فى رفع المستوى الاقتصادى، والعكس ..فانخفاض المستوى الاقتصادى ينعكس بالسلب على مستوى التعليم مما يؤدى إلى ضعف جودته وتدنى مستواه.

-إن استثمار الطاقات البشرية من خلال التعليم المستمر أمر لا غنى عنه لزيادة حجم الانتاج، ومن ثم، تحقيق النهضة الاقتصادية التى تسعى نحوها أى دولة.

-عانت دول أمريكا اللاتينية فى فترتى السبعينات والثمانينات من أزمة اقتصادية بالغة الشدة نتيجة لارتفاع الديون الخارجية، الأمر الذى ترتب عليه تدنى النظم التعليمية بكافة مراحلها ،مما أدى إلى تأخرها وتراجعها عن مستوى دول العالم فى هذه الحقبة الزمنية.

-استطاعت دول أمريكا اللاتينية الخروج من شرنقة أزمتها الاقتصادية منذ بداية فترة التسعينات، بعد أن وضعت خطة عامة لتغيير سياستها المالية، وذلك عن طريق زيادة وتأهيل كافة الأنشطة الخاصة بالانتاج وزيادة معدلات الاستثمار، من خلال تقديم عدة تغيرات جوهرية أدت إلى زيادة الموارد المالية بنظام التمويل العام بدول أمريكا اللاتينية، مما ترتب عليه زيادة ميزانية التعليم .

-استطاعت كافة دول أمريكا اللاتينية سداد ديونها الخارجية فى فترة وجيزة، فارتفع مستوى اقتصادها بصورة تدريجية ،حتى تمكنت من خلال تلك السياسة التوسعية التى انتهجتها فى كافة القطاعات إلى خفض التضخم المالى وزيادة حجم الانتاج السنوى وحجم رأس المال الذى وصل فى عام (٢٠١١) إلى ٢٠,١%،أما حجم الانتاج الداخلى فبلغ فى عام (٢٠٠٩) إلى ١٨,٥%، وفى عام (٢٠١٠) بلغ ١٩,٣% وفقاً للمستوى العالمى.

-كان للخطة التى وضعتها دول أمريكا اللاتينية من خلال برامج ونماذج تمويل التعليم وفقاً للشروط والمقاييس التى وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، خاصة مع زيادة حجم الانتاج الداخلى إلى تحسين استثمار التعليم، لاسيما بعد ارتفاع التكاليف المخصصة له منذ فترة التسعينات وحتى وقتنا الراهن، حيث بلغت تكاليف التعليم فى الأرجنتين عام (٢٠١٣) ٥,٣٤%،كما أشارت الاحصائيات فى شيلى أن تكاليف التعليم بلغت ٤,٥٦% فى نفس هذا العام ،بينما فى كولومبيا بلغت ٤,٩%،وفى كوستاريكا وصلت إلى ٦,٨٧%، بينما فى بيروبلغت ٣,١٨%،مما ساعد بصورة لا يخفى معناها على تحسين مستوى جودة التعليم والارتقاء به وتطويره، وذلك عن طريق إعادة هيكلته بما يتفق مع التطورات الحديثة.

-ساهم ارتفاع تمويل التعليم والميزانية المخصصة له فى دول أمريكا اللاتينية على الارتقاء بالبنية التحتية للأبنية التعليمية وكافة مؤسسات التعليم ،كما تم إعادة تأهيل المعلم بما يتناسب مع دوره المنوط به فى العملية التعليمية ،كذلك مما ساعد على رفع مستوى الطلاب ..إرتفاع المصاريف التى تنفق عليهم، وتوفير الخدمات والتجهيزات التعليمية المقدمة لهم والتى تتطلبها العملية التعليمية .

-تتعدد مصادر تمويل التعليم فى دول أمريكا اللاتينية، فهى لا تقتصر فقط كما فى مصرعلى المصادر التى تقدمها الدولة، وإنما تقدم الدولة حوالى ٤٠% من نسبة تمويل التعليم يتم توزيعها على(الحكومات المحلية ،البلديات ،الولايات ،المقاطعات)،هذا بالإضافة إلى المصادر التى تقدمها الضرائب والتى تتراوح ما بين (٢٢% إلى ٣٥%)، إلى جانب المصادر التى تقدم من قبل قطاع الشركات والمؤسسات والتى تعد من أهم مصادر تمويل التعليم التى تعتمد عليها دول أمريكا اللاتينية من خلال رؤوس الأموال

التى تقدمها هذه الشركات والتى تساعد على تحسين جودة التعليم، فضلاً عن المصادر وتبرعات ومساهمات الأسر،وكذلك التبرعات والمنح التى تتمثل فى: المؤسسات والجمعيات الخيرية والتى تقدر بحوالى ٢٥٠,٠٠٠دولار كحوافز تساهم فى تمويل مشروعات التعليم ،بغية تحقيق أهدافه، وأخيراً المصادر الخاصة بالقروض الخارجية والتى تتراوح بين (٢% إلى ٣%)، ويتم تقديمها من قبل (البنك الدولى، بنك التبادل والتنمية، الوكالة اليابانية للمساعدات الدولية وأمريكا اللاتينية).

-ثانياً:بالنسبة لمصر:

- أولت مصر إهتماماً كبيراً بتمويل التعليم منذ فترة التسعينات وحتى الألفية الجديدة ،فبلغ فى عامى (٢٠٠٥-٢٠٠٦) ٢٦ مليار جنيه ،ثم ارتفع بين عامى (٢٠٠٩-٢٠١٠) إلى ٤٠ مليار جنيه،غير أن هذه الزيادة مع الأسف لم تفِ باحتياجات التعليم ،كما أن النصيب الأكبرمنها استأثرت به أجور ورواتب المعلمين والتى وصلت إلى ٩٥,٩٣%،كما أن النسبة المخصصة للإنفاق على التعليم وصلت ٥% فقط.

- أدى ارتفاع الأسعار والتضخم المالى والأزمات الاقتصادية المستمرة التى عصفت بالمجتمع المصرى لاسيما فى الآونة الأخيرة ، إلى قلة الموارد المالية المتدفقة على التعليم رغم محاولاتها رفع تكاليفه كما ذكر سابقاً، ممما أضعف من مستوى جودته ،كذلك ترسبت عدة مشكلات كان لها أثرها الكبير على تأخره وهبوط مستواه ،مثل مشكلة (قصور الأبنية التعليمية وتدهورها وافتقارها إلى القاعات والمكتبات والأفنية التى يتم بها ممارسة الأنشطة التربوية ،عدم صلاحية المبنى المدرسى للاستخدام الآدمى، انخفاض أجور المعلم مما أضعف مستواه المهنى نتيجة لامتهانه أعمال غير لائقة بمكانته العلمية والتربوية، مشكلة الرسوب والتسرب ..خاصة فى المدارس الفنية).

- أدى اعتماد مصرعلى القروض الخارجية بغية تمويل التعليم، إلى تدخل الدول المقرضة فى شئونها السياسة والاقتصادية وكذلك فى المشروعات التعليمية والمناهج الدراسية، الأمر الذى يفقدها سيادتها واستقلالها.

- اعتماد مصر بشكل كلى فى تمويل التعليم على الدولة .بينما تضعف مشاركة القطاع الخاص فى المجتمع المدنى لاستثمار التعليم، إلى جانب محدودية التمويل الذاتى.

– تولى مصر اهتماماً بالغاً بمجال الاستثمارغير أن هذا الاستثمار يشمل قطاعات مختلفة لا يدخل ضمنها التعليم ،مما يضعف من مستوى حجم الانتاج نتيجة لانعدام الاستفادة من الموارد البشرية والتى تعتبر العنصر الرئيسى فى زيادة حجم الانتاج لأى مجتمع والنهوض بمستوى اقتصاده.

توصيات الدراسة

–ينبغى إعطاء التعليم الأولوية فى قائمة الاستثمار لما يحتله من مكانة جعلته يحتل درجة الصدارة عن باقى قطاعات المجتمع ..بما يمده للمجتمعات من قوى بشرية مدربة ومؤهلة تساعد على دفع عجلة الانتاج الذى يرفع بدوره المستوى الاقتصادى لأى مجتمع.

–ينبغى على مصر أن تغلق نهائياً باب القروض الخارجية لتمويل التعليم التى تفقدها استقلالها وسيادتها، والسعى نحو الاعتماد على التمويل الذاتى والذى لا يمكنها معه افتقاد سلطتها، كما لا يجعلها خاضعة لأى سلطة خارجية .

–يجب رفع الميزانية الخاصة بالتعليم لتحقيق النهضة التعليمية المرجوة والتى بناء عليها يتم تقديم الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، بما تسهم به من النهضة الاقتصادية المنشودة والتى تساعد على تحقيق رفاهية المجتمع.

–ينبغى الاعتماد بشكل مباشر على التمويل الداخلى الذى يتمثل فى الجهود الشعبية والجمعيات الخيرية والشركات الخاصة برجال الأعمال، إلى جانب تبرعات الأسرة والضرائب كما يحدث بدول أمريكا اللاتينية.

–يجب على رجال الأعمال التبرع بالأراضي لإقامة المدارس والمؤسسات التعليمية والجامعية بحيث يتم إنشاء هذه الأبنية التعليمية بما يتناسب مع المواصفات الهندسية الحديثة، بدلاً من توجيه تبرعاتهم ومساعدتهم إلى قطاعات أخرى لا تعود بالنفع على المجتمع ولا تحقق به أى نهضة أو رفاهية ومن ثم تذهب أموالهم سدى.

–ينبغى إرساء قواعد اللامركزية فى سياسة التعليم بمصر، فتطبيق سياسة اللامركزية فى إدارة التعليم تنعكس بدورها على تمويل التعليم، بما يكسبه الاستقلالية بعيداً عن سلطة الدولة، وتقترح الدراسة إنشاء هيئة عامة مستقله خاصة بتمويل التعليم تكون إدارتها مستقلة وفقاً لسياسة اللامركزية التى ينبغى تطبيقها ،بينما تشرف عليها وزارة التعليم ،

وتضم هذه الهيئة كافة أشكال تمويل التعليم سواء أكانت (منح وتبرعات الأسر،أوقطاع الشركات ورجال الأعمال،أوالهبات والمنح التى تقدمها المؤسسات والجمعيات الخيرية، أو الضرائب) هذا إلى جانب الميزانية التى تقدمها الدولة.

– ينبغى تضافر كافة الجهود لرفع مستوى الانتاج وخفض التضخم فى مصر،حتى يمكنها الخروج من أزمة انخفاض مستوى النمو الاقتصادى ،والسعى نحو مواكبة ركب التقدم ،ولكن ..لن يمكنها تحقيق هذا التقدم إلا عن طريق تدريب الأيدى العاملة التى تسهم فى دفع عجلة الانتاج ،فضلاً عن ضرورة ربط التعليم بسوق العمل من خلال خريجين مؤهلين ومدربين ،الأمر الذى يترتب عليه رفع المستوى الاقتصادى والذى تبنى عليه نهضة المجتمع المصرى وتحقيق الرفاهية المأمولة والتى تتماشى مع التطور العالمى.

خاتمة

لما كانت الدراسة الحالية قد أوضحت الإرتباط الوثيق الذى يربط بين التعليم والنمو الاقتصادى، إذن فإن الارتقاء بالمستوى الاقتصادى لن يتأتى إلا عن طريق النهوض بالتعليم ورفع ميزانيته ،ومن ثم إذا أرادت الدول النامية ملاحقة ركب التطور السريع الذى تخوضه المجتمعات المتقدمة اليوم والدخول إلى حلبة سباق التنافس الاقتصادى العالمى ، عليها أن تعمل على تأهيل وتدريب القوى البشرية والأيدى العاملة التى تتوائم مع ما يحتاجه سوق العمل لدفع عجلة الانتاج، فرأس المال البشرى هو الآداة التى تلعب الدور الرئيسي في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية المجتمعات ،هذا ..إذا أرادت تلك الدول الوقوف قدماً فى مصاف الدول المتقدمة ومجابهتها والدخول معها في إطارعجلة التنمية السريعة ،أما إذا ما أرادت الدول النامية الوقوف ساكنة دونما حراك عند هذا المستوى الاقتصادى، والاكتفاء بما حققته من تطور اقتصادى ينمو بالفعل ولكن بشكل تدريجى بطئ ..خاصة دول أمريكا اللاتينية ،فعليها أن تتحمل تبعات مخططاتها وتحمل كافة العواقب التى يمكن أن تجعلها تغرد خارج سرب التقدم والنهضة، التى لا يمكنها أن تحققها إلا من خلال ثورة تعليمية مستمرة تعيد من خلالها هيكلة نظمها التعليمية بكافة مراحلها بما يتناسب مع التطور التكنولوجى الحديث، وإعطاء التعليم النصيب الأكبر فى مجال الاستثمار من خلال تعديل كافة القوانين الخاصة به بما يتماشى مع التطور الاقتصادى الذى سيحقق لها النهوض بالمجتمع بكافة قطاعاته، ويجعلها قادرة على تلبية كافة المتطلبات والالتزامات التى يحتاج إليها بما يحقق له طموحاته وآماله.

مراجع البحث

أولاً:المراجع العربية

١-ابتسام محمد حسن رمضان (٢٠٠٢): تمويل التعليم الأساسي في ضوء تجارب بعض الدول الأخرى ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة عين شمس.

٢- أشرف العربي (٢٠١٠):تقييم سياسات الانفاق العام على التعليم فى مصرفى ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة ،ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الانفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية.

٣- باسمة محمد صادق الشيبى ، أسيل عوض عبد الحميد(د.ت):دور التعليم والتدريب فى تطوير الموارد البشرية مع الإشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية ،القاهرة ،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،دائرة التنمية البشرية ،قسم سياسات التشغيل .

٤- صابرصبحى محمد عبد ربه (٢٠١٣):التمويل الذاتي للتعليم الجامعي ،القاهرة ،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

٥- صندق النقد الدولى (٢٠١٥):أمريكا اللاتينية (العودة إلى سابق عهدها)،التمويل والتنمية –مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولى،العدد(٥٢)،الرقم (٣).

٦- عادل مجيد العادلى (٢٠١٣):مساهمة التعليم فى عملية الانماء الاقتصادى فى البلدان العربية ،العراق، مركز الدراسات والأبحاث النفسية،جامعة بغداد.

٧- عبد الله العيسى ،عبد المجيد أبا الحيل (٢٠١٥):تمويل التعليم (العام-العالى)،المملكة العربية السعودية ،ماجستير موازى ،وزارة التعليم العالى ،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – إدارة وتخطيط تربوى .

٨- عبد الجواد السيد بكر (٢٠٠٦):التربية المقارنة والسياسات التعليمية ،القاهرة ،مطبعة السلام.

٩- عقيل محمود رفاعى (٢٠٠٨) :تطوير التعليم العام وتمويله ،الاسكندرية ،الازاريطة ،دار الجامعة الجديدة.

١٠- على حسين العجمى (٢٠١٢) :تقويم دور المؤسسات المجتمعية فى تمويل التعليم ما قبل الجامعى بدولة الكويت فى ضوء خبرات بعض الدول،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة طنطا.

١١- غربى صباح (٢٠٠٨):الاستثمار فى التعليم ونظرياته ،مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ،العددان الثانى و الثالث ،جانفى –جوان.

١٢- مجدى صلاح طه المهدى (٢٠١٣) : اقتصاديات الجودة التعليمية ،الاسكندرية ،الأزاريطة ،دار الجامعة الجديدة.

١٣- محمد أحمد درويش (٢٠١٣) :حالة التعليم فى مصر (١٥١٧إلى ٢٠١٣) ،مدخل نقدى تاريخى ،القاهرة ،عالم الكتب.

١٤- مروة محمد شبل البلتاجى (٢٠١٤) : تمويل التعليم العالى فى مصر- المشكلات والبدائل المقترحة ،أوراق بحثية ،سلسلة بحوث علمية محكمة تصدر عن قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسة ،جامعة القاهرة .

١٥- نبيل حسن فتح الله تاج الدين (٢٠٠٠) :التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى فى مصر وماليزيا ،رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية التربية ،جامعة طنطا – فرع كفر الشيخ.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

1- Alfredo Eric Calagno(1997): financiación de la educación ,Revista Iberoamricano de Educación ,Número 14.

2- Banco de Desarrollo de América LatÍna(2013) :La Educación Financiera en América LatÍna y el Caibe ,Situación Actual y Perspectivas,Serie Politicas Publicas y Transformación Productiva número 12.

3-Banco de Desarroll de América latina , Centro de Development(2014) :Perspectivas Económics de América LatÍna 2015,Educación ,Copetencia inovación Para el Desarrollo Centro Developpement ,Unidas CEPAL .

4- Camara de Diputados(2005) : Los Modelos de Financiamiento Publica A Brasil,Chile,España y México: Centro de Estudios Sociales y Opinión Publica,Lix Legislatura .

5- Comisión Económico Para América LtÍna y el Cribe(2015) :Educación ,Cambio Estructura y Crecimiento en Clusion en América LtÍna ,Naciones Unidas (CEPAL),Foro Derectores ,Pańamá.

6- Conzalo Cabrera Núñez(2015): Reformas y de si Gualidad Educativa ,Congreso Online Internacia al Desigualidad Social y educactivo en el Siglo XXI,

Tema del Desigualidad Económico y Social , Docente de la Universidad Pedagogia Nacional ,UNIDAD 022,tijuna ,Baja California.

7-DAR,Eugenia Correa(2001):Los Sistemas Financieras en América LatÍna A algunas Transformación , Facultad de EconómÍa

8- José Ignacio Táara MartÍn(2014) : Financiamiento Público de Educación Universidaria en el Perú ,El caso del Programa Beca 18, Universidad el Católico, Del Perú ,Lima ,Perú.

9- José Manuel Júarez Nuñez y Otros(2004):Educación ,Desarrollo e integración en América LatÍna y el Cribe , Anuaria de inegración latianoamericno y caribño Lucracionzú , Exraido de la Prensa Libre ,27 de Marzo .

10- MarÍa José Ra y Otros(2004): Educación e Inclusión Financieras en América LatÍna y el Caribe , Programas de los Banco Centrales es las

Superientendendas Financieras , Centras de Estudios Monetarios latinoamericanos ,Banco de la República ,Colombia ,México.
11- Naciones Unidas(2004) : Financianiamiento y Gestión de la Educación en América LatÍna y El Caribe ,Sintesis ,Cepal Trige Sime Periodo de Sesianea de la CEPAL ,San Suan, Puertu Rico.
12- Naciones Unidas (CEPL) , Unesco(2009) : Politicas de Financiación de la Educación que Favorecen la Cohesion Social ,Organismo del Educación de Francia , Europ Eaia , Oficina de Cooperación ,Inistituto Internacioal de Planeamiente de Educación Oficina Regional de Educación para América LatÍna y el Caribe ,Unesco ,Santiago,Chile .
13- Panambi Abadie(2009):Funding Highr Educación in Urguay,a Policy Quesión ,University of Sothanton , Faculty of Law,Arts and Social Sciences , School of Educación ,Thesis for the degree of Doctor .
14- Rosa MarÍa Torres(2005) : Justicio Educativo y Cambio Economico , 12 Tesis para el Cambio Educativo , Fe Alegria ,Movimiento de Educación Popular Integral y Promición Social ,Cristina Mazaneda ,Enterecoltoras.
15-Sergio Martinic – Marcela padro(2000): EconomÍa , Politica de las Reformas Educativos en América latÍna , Centro de Investigación y Desarrollo de la Educación , OPREAC ,Santiago ,Chile.
16- Susana López Guerra(2006): Las Reformas Educativas Neoliberales en Latinoamericano, Revista Elctronica de Investigación Educativa ,VOL, 8 Núm .
17- Unesco(2014) : Casto Público en la Educación de América LatÍna ,puede Servir a los Propósitos de la Declarción de parÍs Sobre los Recursos Educativos Abierto? ,Cuadernos de Discusión de Comunicación e Información ,Oficina Regional de Ciencia de la Unesco para América LatÍna y el Caribe ,Urguay.
Unesco(2016) : Terce Estudio Regional Compartivo y Explicativo ,Recomendaciones de Politicas Educativas en América LatÍna en Base Alterece ,la Oficina Regional de Educación para América latÍna y el Caribe (OREALC/UNESCO), Santiago.
18-Versión Preliminar(2004) : Financiamiento y Gestión de la Educación en América LatÍna y el Caribe ,Naciones Unidas (UNESCO),Puerto Rico.
19-Yurani Ardila Franco y Luis Eduardo Rengifo Ariza(2014) : Aproximaciones a la Educación Financiaraen América LatÍna , Congreso intenacional de Contaduria Administración e Informática ,Emprendietmente Social , Asociación Nacional de Facultades y Escuelas de Contrdura y A Dministreción , Ciudad Universitario ,México